联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

A

الاجتماع الرابع لمجموعة العمل الفنية، المعنية بتبادل المعلومات، التابعة للاتفاق

(الاجتماع الرابع لمجموعة العمل)[1]

مدينة بنما، بنما [2]، 18–22 آذار/مارس 2024

عمل النظام العالمي لتبادل المعلومات

أولاً– ملخص نتائج الاجتماعات المتصلة بالاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء (الاتفاق)

(أ) الاجتماع 6 لمجموعة العمل غير الرسميّة

التوصيات الصادرة عن الاجتماع السادس لمجموعة العمل غير الرسميّة الفنيّة والاستشاريّة المفتوحة العضويّة المعنيّة بالسجلّ العالمي (الاجتماع السادس لمجموعة العمل غير الرسميّة)، الذي عُقد في روما في 12 كانون الأول/ديسمبر 2022، ذات الصلة بهذا الاجتماع:

– اعتبرت مجموعة لمجموعة العمل غير الرسميّة أنه سيكون من المفيد وجود نظام للتعليقات بين النظام العالمي لتبادل المعلومات والسجل العالمي، لغرض الإخطار بتعارض البيانات.

– شدّدت مجموعة العمل غير الرسميّة على أهمية السّجّل العالمي كأداة لمعالجة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وذلك من خلال دوره الرئيسي في دعم تنفيذ مختلف الصكوك الدولية.

(ب) الاجتماع 3 لمجموعة العمل الفنية

في الاجتماع الثالث لمجموعة العمل الفنية المعنية بتبادل المعلومات (الاجتماع الثالث)، الذي عقد في روما يومي 13 و14 كانون الأول/ديسمبر 2022، شددت الأطراف على أهمية توفير وحفظ معلومات محدثة عن جهات الاتصال الوطنية والموانئ المعينة لتنفيذ الاتّفاق. واتفقوا على دمج تطبيق الاتفاق في النظام العالمي لتبادل المعلومات لتحسين تبادل المعلومات. كما تم تسليط الضوء على التحسينات الأمنية في النظام العالمي، مثل مصادقة المستخدم وحماية البيانات.

ركزت المناقشة أيضًا على الجوانب العملية، واقترحت موعدًا نهائيًا لتقديم التعليقات الفنية على النظام العالمي لتبادل المعلومات في عام 2023 بعد موافقة الاجتماع التالي للأطراف. وتحسُّبًا لهذا الإصدار، قدم الاجتماع الثالث عدة توصيات لتحسين الميزات

(1) يُعقد باللغات العربية والصينية والانجليزية والفرنسية والروسية والاسبانية

(2) سيعقد في فندق إل بنما [Hotel el Panama]، مدينة بنما، بنما

الحالية للنظام. وفي حين أكد الاجتماع الثالث لمجموعة العمل الفنية على ضرورة استمرار التركيز على التشغيل، فقد قدمت المجموعة أيضًا إرشادات بشأن التطورات المستقبلية في نظام المعلومات.

علاوة على ذلك، أقرّ المشاركون بالدّور الحاسم الذي تؤدّيه المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك (المنظمات الإقليمية) في دعم تنفيذ تدابير دولة الميناء بما في ذلك تبادل المعلومات، وبالتالي أهمية التشغيل البيني بين الأنظمة. وأخيرًا، أقرت مجموعة العمل الفنية بالحاجة إلى اختصاصات مجموعة العمل.

(ج) اجتماع مجموعة العمل المخصصة للاستراتيجية

في الاجتماع الأول لمجموعة العمل المخصصة للاستراتيجية في روما، في الفترة من 3 إلى 7 نيسان/أبريل 2023، قامت المجموعة بصياغة استراتيجية لتحسين فعالية الاتفاق. وتمت دراستها في الاجتماع الرابع للأطراف في الاتّفاق، بهدف تعزيز الالتزام باتفاقية تدابير دولة الميناء ومكافحة الصيد غير القانوني. وتشمل النقاط الرئيسية ما يلي:

- تشجيع المزيد من الدول على الانضمام إلى اتفاق تدابير دولة الميناء من خلال جهود التوعية وبناء القدرات.
- تعزيز الأُطُر الوطنية والإقليمية لتنفيذ الاتّفاق، بما في ذلك التعاون بين الوكالات وتبادل أفضل الممارسات.
- تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين الأطراف، بما في ذلك إنشاء النظام العالمي لتبادل المعلومات.
- تحسين إجراءات الدخول إلى الموانئ وعمليات التفتيش لمنع أنشطة الصيد غير المشروع.
- تشجيع دول العَلَم على التعاون مع دول الميناء في إنفاذ تدابير دولة الميناء.
- إيلاء الأولوية لتنمية القدرات والنظر في التحديات المالية وتحديات الموارد من أجل التنفيذ الفعال.
- إنشاء آليات لرصد ومراجعة تنفيذ الاتّفاق، مع تحديثات دورية للاستراتيجية.

(د) الاجتماع الرابع للأطراف

خلص الاجتماع الرابع للأطراف في الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، الذي عُقد في بالي، إندونيسيا، في الفترة من 8 إلى 12 أيار/مايو، إلى ما يلي:

– قدمت الأمانة الوثيقة PSMA/2023/Inf.6، وقدمت المزيد من التوضيحات بشأن الأمن والسرية وقابلية التشغيل البيني للنظام العالمي لتبادل المعلومات.

– أكدت الأطراف من جديد على أهمية النظام العالمي لتبادل المعلومات كعنصر رئيسي لتنفيذ الاتفاق بصورة فعّالة، وأثنت على الأمانة لتطوير النظام العالمي لتبادل المعلومات.

– اتفقت الأطراف على تفعيل النظام العالمي لتبادل المعلومات بحلول نهاية عام 2023. وسيكون استخدام النظام العالمي لتبادل المعلومات من قبل الأطراف على أساس طوعي حتى تقرر الأطراف خلاف ذلك. وستظل "النسخة التجريبية" من النظام العالمي لتبادل المعلومات متاحة للأطراف.

– طلبت الأطراف من الأمانة مواصلة رفع مستوى الوعي بشأن النظام العالمي لتبادل المعلومات وتقديم المزيد من المساعدة الفنية وتنمية القدرات للأطراف، وللدول الأعضاء في المنظمة غير الأطراف التي تعتزم أن تصبح طرفاً.

– طلبت الأطراف أيضاً من الأمانة مواصلة معالجة القضايا المحتملة المتعلّقة بحماية البيانات وأمن البيانات وسريتها، وضمان التوافق وقابلية التشغيل البيني للنظام العالمي لتبادل المعلومات مع الآليات والإجراءات الأخرى لتبادل المعلومات، بما في ذلك تلك الخاصة بالمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، ولغة الأمم المتحدة لمصايد الأسماك من أجل تبادل المعلومات على الصعيد العالمي (UN/FLUX) بالتعاون مع المبادرات المتعددة الأطراف والحكومية الدولية ذات الصلة.

– أعربت الأطراف عن امتنانها لحكومة آيسلندا لتمويل تطوير النظام العالمي لتبادل المعلومات ورحبت بنيّتها مواصلة دعم مواصلة تطوير هذا النظام.

– اعتمدت الأطراف اختصاصات مجموعة العمل الفنية المعنية بتبادل المعلومات (مجموعة العمل الفنية) (انظر المرفق 1).

– اتفقت الأطراف على اعتماد استراتيجية بالي كأداة توجيهية للأطراف من أجل المضيّ قُدُمًا في تعزيز تنفيذ الاتفاق على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

ثانياً– حالة شؤون جهات الاتصال الوطنية والموانئ المعيّنة

تقدّم الدّول معلومات عن جهات الاتصال الوطنية والموانئ المعيّنة إلى منظمة الأغذية والزراعة من خلال تطبيق مخصّص، وهو تطبيقات الاتّفاق لجهات الاتصال الوطنية والموانئ المعينة[3] (تطبيقات الاتّفاق) [PSMA APP]. إن توفير هذه المعلومات من قبل الأطراف في منظمة الأغذية والزراعة ليس مطلوبا بموجب الاتفاق فحسب، بل هو أيضا أساسي لعمل النظام العالمي لتبادل المعلومات. في حين أن توفير المعلومات حول الموانئ المعينة يقتصر على الأطراف في اتفاق تدابير دولة الميناء، فإنه يجوز لغير الأطراف، إذا رغبت في ذلك، تقديم معلومات عن جهة الاتصال الوطنية الخاصة بها فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالاتفاق. ولتلقي وثائق الاعتماد من أجل إدخال المعلومات في تطبيقات الاتفاق، ينبغي للدول الاتصال بمكتب المساعدة الخاص بالنظام العالمي لتبادل المعلومات على العنوان: PSMA-GIES@fao.org.

تتواصل أمانة اتفاقية تدابير دولة الميناء، من خلال مكتب المساعدة الخاص بها، بشكل نشط مع الدول لتشجيع تقديم المعلومات حول جهات الاتصال الوطنية والموانئ المعينة وضمان إبقاء هذه المعلومات محدثة.

تم اعتماد تطبيقات الاتفاق بما في ذلك مجالات البيانات المتعلقة بتوفير المعلومات حول جهات الاتصال الوطنية والموانئ المعيّنة في الاجتماع الثاني للأطراف، الذي عقد في سانتياغو دي شيلي في عام 2019. والنماذج الموجودة في التطبيق هي كما يلي:

(3) www.fao.org/port-state-measures/operational-resources/psma-app/ar/

الجدول 1 – حقول بيانات السلطة الوطنية وجهة الاتصال الوطنية

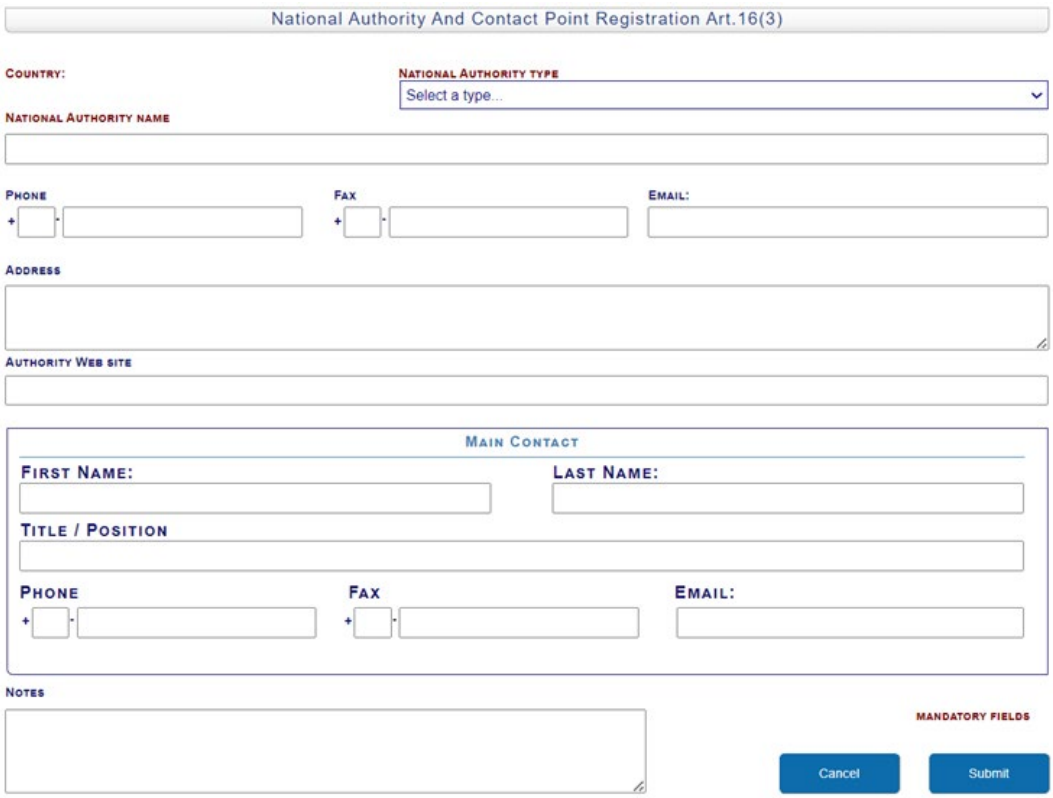

يستلزم هذا النموذج وجود جهتين اثنتين للاتّصال داخل الدّولة، إحداهما تتعلق بالسلطة الوطنية والأخرى هي جهة الاتصال الرئيسية (الشخص)، ويتمّ تعيينهما معًا كجهات اتصال وطنية للمسائل المتعلقة باتفاق دولة الميناء بموجب الاتفاق.

الجدول 2 – حقول بيانات الموانئ المعيّنة

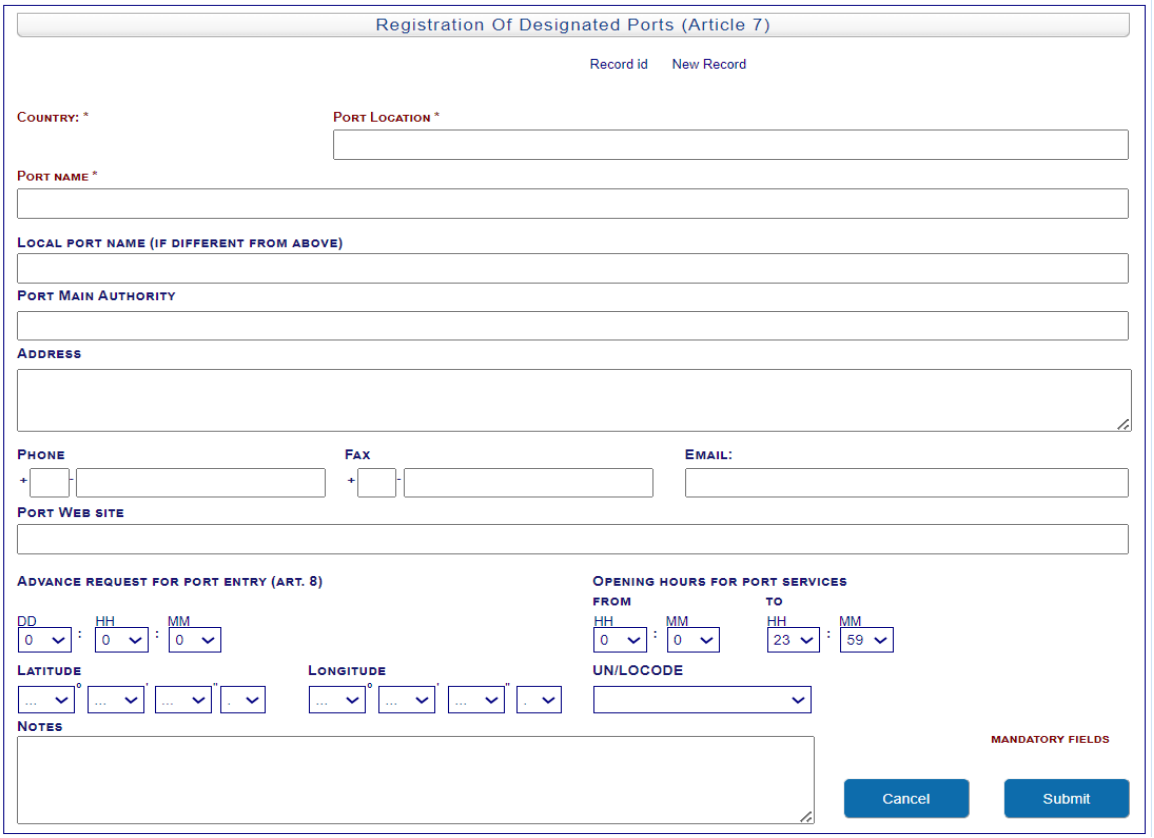

وفيما يتعلق بتعيين الموانئ، يجب على كل طرف أن يعيّن الموانئ التي قد تطلب السفن الوصول إليها ويعلن عنها وفقا لاتّفاق تدابير دولة الميناء، وأن يقدّم هذه القائمة إلى منظمة الأغذية والزراعة التي يجب أن تنشرها على النحو الواجب.

(أ) حالة جهات الاتصال الوطنية

يعد توفير جهات الاتصال الوطنية أمرًا أساسيًا لتنفيذ الاتفاق تنفيذا فعّالاً، بما في ذلك عمل النظام العالمي لتبادل المعلومات. وكما أكد اجتماع الأطراف ومجموعة العمل الفنية في عدة اجتماعات، فإن الأطراف مدعوة إلى ضمان تقديم المعلومات المتعلقة بجهة الاتصال الوطنية الخاصة بها إلى منظمة الأغذية والزراعة وتحديثها باستمرار.

اعتبارًا من شباط/فبراير 2024، تم تقديم معلومات عن **86 جهة اتصال وطنية** إلى منظمة الأغذية والزراعة من خلال تطبيق الاتّفاق. يمكن الاطّلاع على هذه المعلومات على موقع الاتّفاق الإلكتروني من خلال عارض تطبيق الاتّفاق[4]. يسرد الجدول 3 أدناه الأطراف التي لم تقم بعد بتحميل المعلومات عن جهة الاتصال الوطنية الخاصة بها في تطبيق اتفاقية تدابير مراقبة التدابير، اعتبارًا من 20 شباط/فبراير 2024.

(4) www.fao.org/fishery/port-state-measures/psmaapp/?locale=en&action=qry.

الجدول 3 – الأطراف التي لم تقم بعد بتحميل المعلومات عن جهة الاتصال الوطنية الخاصة بها

الأطراف التي لم تقم بعد بتحميل المعلومات عن جهة الاتصال الوطنية الخاصة بها (14 طرفاً/23 دولة) (حسب الترتيب الأبجدي الأنكليزي)	
بربادوس	موريتانيا
جيبوتي	الجبل الأسود
دومينيكا	ناميبيا
إريتريا	الاتحاد الروسي
الاتحاد الأوروبي*	سانت كيتس ونيفيس
غرينادا	سانت فنسنت وجزر غرينادين
جزر المالديف	السودان

* لم تقدم الدول الأعضاء التالية في الاتحاد الأوروبي معلومات عن جهات الاتصال الوطنية الخاصة بها: النمسا، تشيكيا، إستونيا، فنلندا، لكسمبرغ، البرتغال، ألمانيا، هنغاريا، سلوفاكيا وسلوفينيا.

ويتمّ تشجيع غير الأطراف أيضًا على تعيين جهات اتصال وطنية لتلقي الإخطارات من النظام العالمي. ويسرد الجدول 4 أدناه الجهات غير الأطراف التي قامت بتحميل معلومات عن جهة الاتصال الوطنية الخاصة بها في تطبيقا الاتفاق، اعتبارًا من 20 شباط/فبراير 2024.

الجدول 4 – الدول غير الأطراف التي قامت بتعيين جهات الاتصال الوطنية الخاصة بها

الدول غير الأطراف التي قامت بتعيين جهات الاتصال الوطنية	
بليز	جزر مارشال
البوسنة والهرسك	بابوا غينيا الجديدة
كولومبيا	سويسرا
غواتيمالا	أوغندا
ماليزيا	

(ب) حالة شؤون الموانئ المعيّنة

اعتبارًا من 20 شباط/فبراير 2024، تم تعيين 610 ميناءً من لدُن 70 دولة بواسطة تطبيقات الاتّفاق. ويمكن الاطّلاع على هذه المعلومات على موقع الاتّفاق الإلكتروني من خلال عارض تطبيقات الاتّفاق[5]. ويسرد الجدول 5 أدناه الأطراف التي لم تقم بعد بتحميل معلومات حول الموانئ المعيّنة في تطبيقات الاتّفاق، اعتبارًا من 20 شباط/فبراير 2024. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه

(5) www.fao.org/fishery/port-state-measures/psmaapp/?locale=en&action=qry

لم يتم توفير أي وظيفة في الوقت الحالي للأطراف لتحديد أنه ليس لديها موانئ معيّنة بموجب الاتّفاق، بسبب عدم السماح للسفن ذات الصلة بالاتفاق بالوصول إلى موانئها أو استخدامها أو لكونها غير ساحلية.

الجدول 5 – الأطراف التي لم تقم بتحميل الموانئ المعيّنة

الأطراف التي لم تقم بعد بتحميل قائمة موانئها المُعيّنة (12 طرفاً/30 دولة) (حسب الترتيب الأبجدي الإنكليزي)	
ألبانيا	موريتانيا
جزر البهاما	الجبل الأسود
بربادوس	ناميبيا
كمبوديا	نيكاراغوا
كوت ديفوار	بالاو
جيبوتي	سانت فنسنت وجزر غرينادين
دومينيكا	سيراليون
إريتريا	السودان
الاتحاد الأوروبي*	تيمور–ليشتي
غرينادا	تونغا
غيانا	تركيا
ليبيريا	الولايات المتحدة الأمريكية

* لم تقدم الدول الأعضاء التالية في الاتحاد الأوروبي قائمة بموانئها المعيّنة: النمسا، تشيكيا، إستونيا، لكسمبرغ، هنغاريا، سلوفاكيا وسلوفينيا.

ثالثاً– حالة تشغيل النّظام العالمي لتبادل المعلومات (النّظام العالمي)

في أيار/مايو 2023، اتفقت الأطراف في اجتماع الأطراف الرابع على تشغيل النظام العالمي بحلول نهاية عام 2023، على أن يكون استخدام النظام العالمي طوعياً حتى تقرر الأطراف خلاف ذلك.

أطلقت منظمة الأغذية والزراعة النسخة التشغيلية[6] الأولى من النّظام العالمي في 18 كانون الأول/ديسمبر 2023. وتضمّنت هذه النسخة التشغيلية الأولى، على النحو المتّفق عليه بين الأطراف، منع الدخول أو استخدام الميناء وتقرير تفتيش الميناء بعد المرفق "جيم" للاتفاقية، بالإضافة إلى إخطارات الأطراف المعنية وفقًا للمواد 9 و11 و15.

إن نموذجي رفض الترخيص لدخول الموانئ وتقرير التفتيش عبارة عن نماذج مُنَظَّمة (إلكترونية بالكامل) باستخدام قوائم مرجعية دولية (قوائم الرموز)، بما في ذلك تلك المدرَجة في المرفق "دال"، حيثما كانت متاحة، وتتماشيا مع الممارسات الشائعة في الأنظمة الأخرى

(6) www.fao.org/port-state-measures/news-events/detail/en/c/1673989/

ذات الصلة مثل السجّل العالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبرّدة وسفن التموين التابع منظمة الأغذية والزراعة (السّجّل العالمي) وتلك التابعة للمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك.

منذ إصدار النّظام العالمي، بدأت عدة أطراف تعبئته بالمعلومات، ثمّ تم إرسال الإخطارات إلى المتلقّين المعنيّين. وتم إطلاق صفحة على الإنترنت جديدة مخصصة[7] في كانون الأول/ديسمبر 2023، لتوفير معلومات أساسية عن النّظام العالمي ورابط للتطبيق.

(أ) الوصول والبيانات فيما يخصّ النّظام العالَمي

لا يمكن الوصول إلى النّظام العالمي حاليًا إلا للأطراف. الخطوة الأولى لتمكن أي طرف من الوصول إلى النّظام العالمي هي تقديم معلومات عن جهة الاتصال الوطنية. وبمجرد تقديم هذه المعلومات، يُطلب من الأطراف تقديم قائمة مستخدميها للنظام.

وحتى 23 شباط/فبراير 2024، تمّ منح 56 طرفًا (68 دولة) إمكانية الوصول إلى النّظام العالمي، ولم تقُم الأطراف الـ 14 المتبقية (23 دولة) بإرسال معلومات حول جهات الاتصال الوطنية الخاصة بها إلى منظمة الأغذية والزراعة من خلال تطبيق الاتّفاق.

سيتم أيضًا توفير إمكانية وصول أمانات المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك إلى النّظام العالمي، ومن المتوقَّع الانتهاء من أنواع العروض هذه قبل انعقاد الاجتماع الرابع لمجموعة العمل الفنية.

وحتى 23 شباط/فبراير 2024، تم تقديم 92 تقرير تفتيش من خلال النّظام العالمي. ولم يتمّ تقديم أي رفض للدخول إلى الميناء أو رفض استخدام الميناء من خلال النّظام.

(ب) إخطارات النّظام العالَمي واستخدام جهات الاتصال الوطنية والوصول إلى التقارير

اعتمادًا على المعلومات التي تمّ تجميعها في نموذج في النّظام العالمي، يقوم النظام تلقائيًا باختيار كيانات معينة ليتم إخطارها بمجرّد تقديم هذا النموذج.

في حالة رفض الإذن بدخول الميناء أو استخدامه، يقوم النّظام العالمي تلقائيًا باختيار دولة الميناء ودولة العَلَم للسفينة المعنيّة. وينطبق الشيء نفسه على تقارير التفتيش، مع إضافة الدولة التي يكون ربّان السفينة من مواطنيها (وفقا للمادة 15 من الاتّفاق)، على افتراض أنه قد تمّ تضمين هذه المعلومات في التقرير. وأي كيانات إضافية ذات صلة سيتم إخطارها يجب أن يتم اختيارها يدويًا من قبل المستخدم الذي يقوم بتجميع التقرير، مثل أي دولة ساحلية ذات صلة أو منظمة إقليمية لإدارة مصايد الأسماك.

يتمّ إرسال الإخطارات إلى الدّول إلى عناوين البريد الإلكتروني المقدمة كجهات الاتصال الوطنية في تطبيق الاتّفاق[8]. يمكن للمستخدم إضافة عنوان البريد الإلكتروني للكيانات الأخرى التي لم يأخذها النّظام في الاعتبار، أو للدول التي لم تقدّم جهة اتصال وطنية يدويًا. ومع ذلك، لضمان استلام التقارير ذات الصلة إلى السلطات المختصّة، من الضروري توفير وتحديث معلومات جهات الاتصال الوطنية من خلال تطبيق الاتّفاق.

(7) www.fao.org/port-state-measures/operational-resources/gies/en/

(8) www.fao.org/port-state-measures/operational-resources/psma-app/en/

تتمثّل الإخطارات من رسالة بريد إلكتروني، تحتوي على معلومات وصفية محدودة حول النموذج المقدم في النّظام العالمي ورابط إلى النّظام العالمي للوصول الكامل إلى النموذج الكامل من خلال استخدام بيانات اعتماد الوصول. لا يتمّ تضمين أي حقول بيانات قد تحتوي على بيانات حسّاسة أو خاصّة في البريد الإلكتروني. لن تتمكّن سوى الكيانات التي تمّ إدراجها ليتم إعلامها في النموذج من عرض النموذج، على افتراض أن لديها بيانات اعتماد للوصول إلى النظام.

(ج) استخدام الموانئ المُعَيّنة داخل النظام

وفقاً للمادّة 7 (1) من الاتفاقية، يتعيّن على الأطراف تقديم قائمة موانئها المعيّنة إلى منظمة الأغذية والزراعة. وينبغي تقديم قائمة الموانئ هذه من خلال تطبيق الاتّفاق. ومن ثم تكون هذه الموانئ المعيّنة مطلوبة في عدّة حالات داخل النّظام العالمي. وتتطلب حقول البيانات "ميناء الإرساء المقصود" ضمن نماذج رفض الإذن و"ميناء الفحص" ضمن نموذج تقرير التفتيش من المستخدم الاختيار من قائمة الموانئ المعيّنة في بلده، واستدعاء القائمة المقدمة في تطبيق الاتّفاق. يسمح حقل "ميناء آخر إرساء" ضمن نموذج تقرير الفحص للمستخدمين أيضًا بالاختيار من قائمة الموانئ المعيّنة لدولة آخر ميناء معيّن للإرساء، في حالة توفر هذه القائمة على النظام. ومع ذلك، في هذه الحالة، يسمح النظام أيضًا بالدخول لاسم الميناء، مما يسمح بالسيناريوهات التي لم يكن فيها، على سبيل المثال، آخر ميناء لإرساء السفن مشمولاً بموجب الاتفاق.

كما هو الحال مع أي نظام مُنَظّم يتمّ ترجمته إلى عدّة لُغات وتتقاسم المعلومات بين العديد من الجهات المختلفة، فإن المعلومات الأساسية التي سيتم تقاسُمها يجب أن تحدّ قد الإمكان من استخدام نص المدخل الحرّ. إن استخدام القائمة المرجعية، حتى تلك المخصصة مثل تلك الخاصة بالموانئ المعيّنة، يعزز جودة البيانات ويسهّل مهمّة مطابقة البيانات بين نظامين، وبالتالي فهو ضروري لقابلية التشغيل البيني بين النظام العالمي والأنظمة الإلكترونية لدولة الميناء الوطنية والإقليمية. علاوة على ذلك، فإن استخدام البيانات المنظمة بدلاً من نص المدخل الحرّ، يسمح بإمكانية البحث في البيانات وبالتالي بإمكانية إضافة قيمة في المستقبل مثل تصفية البيانات أو معالجتها.

والميزة الرئيسية على سبيل المثال هي أنه يمكن قراءته من قبل جميع هذه الأنظمة التي يستخدمها مختلف المستخدمين والمتلقّين باستخدام قوائم مرجعية متّفق عليها بما في ذلك الرموز الدولية. في هذا السطر، غالبًا ما تشير مجموعة العمل الفنية إلى رمز موقع الأمم المتحدة (UNLOCODE) باعتباره قائمة الرموز المفضلة للحقول المتعلقة بالموانئ.

(د) دور الدول غير الأطراف

لم تتمّ مناقشة دور غير الأطراف في اتفاق تدابير دولة الميناء داخل النّظام العالمي في هذه المرحلة، إذ لا يُتاح الوصول إلى النّظام العالمي في الوقت الحالي إلاّ للأطراف. ومع ذلك، قد تتلقى غير الأطراف إخطارات بالرفض أو نماذج تقرير التفتيش المقدمة إلى النظام العالمي، على سبيل المثال عندما تتعلق الاستمارة بسفينة ترفع علم دولتها. في الواقع، لا يميز اتّفاق تدابير دولة الميناء بين الأطراف وغير الأطراف فيما يتعلق بالدول المعنية التي ينبغي إخطارها في حالة الرفض أو تفتيش الميناء.

لكن، في الوقت الحاضر، لن تتلقى الدول غير الأطراف إلا إخطارًا عبر البريد الإلكتروني دون إمكانية الاطّلاع على الاستمارة بالكامل، وبالتالي لن تتمكن من اتخاذ أي إجراء للمتابعة حسب الاقتضاء. ولئن كان إرفاق البريد الإلكتروني بملف بي دي إف من

الاستمارة يمثل الحلّ الأبسط، إلا أن ذلك قد يشكل مخاطر على أمن البيانات. ومع ذلك، يمكن حصر إمكانية الاطلاع على التقارير ذات الصلة لغير الأطراف من خلال حسابات مخصصة.

(هـ) السرية وأمن البيانات

كانت السرية وأمن البيانات موضوع مناقشات تفصيلية وشاملة خلال الاجتماع الثالث لمجموعة العمل الفنية، كما هو مذكور في تقرير الاجتماع (متاح على TWG-IE/4/2024/Inf.6).

تلتزم النسخة المتداولة من النّظام العالمي بقواعد السّرّية الصارمة ومعايير أمن البيانات العالية، مع مُراعاة البيانات الحسّاسة التي يتمّ تبادلها في النّظام. ويتمّ تأمين الوصول المقيّد من خلال تسجيل الدخول والمصادقة المحمي بكلمة مرور، وتُوزّع سوى المعلومات الموجزة غير الحساسة من خلال الإشعارات.

لضمان مستوى عالٍ من أمن الحساب، لم يتمّ ترحيل الحسابات من مرحلة النّظام العالمي التجريبية وتم تنفيذ قاعدة لا تسمح باستخدام عناوين البريد الإلكتروني العامّة (التي يمكن الوصول إليها من قبل عدة أشخاص)، لأن هذا قد يزيد من المخاطر المتعلقة بما يلي: تقاسُم كلمات المرور، وتسرّب البيانات، وفقدان إمكانية التتبع.

علاوة على ذلك، تمّ أيضًا مراعاة حساسية البيانات فيما يتعلق بإشعارات البريد الإلكتروني التي يرسلها النظام، مما يضمن عدم احتوائها على أي معلومات حساسة.

رابعاً– مراجعة أنظمة تبادل المعلومات الإقليمية والاتّصال بالنّظام العالمي

(أ) وصول المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك إلى النّظام العالمي

اعتبارًا من 23 شباط/فبراير 2024، لم يتمّ بعد إنفاذ الحسابات الخاصة بالمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك للوصول إلى النّظام العالمي، ولكن من المخطط إدراجها قبل انعقاد الاجتماع الرابع لمجموعة العمل الفنية. وكما هو موضّح في القسم 3(ب) من هذه الوثيقة، يمكن لدول الميناء اختيار المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك باعتبارها كيانات ذات صلة عند تجميع الاستمارة. وكانت هذه الاستمارات، عند تقديمها، ترسل إخطارات إلى المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك. وبمجرد تقديم الحسابات إلى أمانات المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، سيكون بمقدورها عرض جميع التقارير المقدمة في النّظام العالمي الذي تم اختيارها منه ككيانات ذات صلة. لكن، لن تتمتع هذه الحسابات بوظيفة صياغة التقارير أو تحريرها أو إرسالها.

(ب) المعلومات الأساسية والوضع الحالي فيما يتعلّق بالاتصال بالمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك

خلال مرحلة التطوير والمرحلة التجريبية للنّظام العالمي، اتصلت أمانة الاتّفاق بعدد من الأطراف والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك (RFMO/As) لجمع معلومات حول الوضع الحالي لتبادل معلومات مراقبة مصايد الأسماك.

ودعت الأطراف مراراً وتكراراً، من خلال اجتماع الأطراف، إلى التعاون مع المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك من أجل تطوير وتنفيذ النّظام العالمي، كما دعت منظمة الأغذية والزراعة إلى تطوير النّظام العالمي مع مراعاة قابلية التشغيل البيني للنظام مع الأنظمة الأخرى.

نظّمت أمانة الاتّفاق اجتماعًا غير رسمي للمنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك (للمنظمات/الترتيبات الإقليمية) بالتعاقب مع الاجتماع الثالث لمجموعة العمل الفنية، والعديد من الاجتماعات الثنائية مع أمانات المنظمات/الترتيبات الإقليمية، وشاركت في بعض الاجتماعات السنوية للمنظمات/الترتيبات الإقليمية وأوفدت بعثات إلى 5 دول أطراف لتقييم حالة الاستعداد للاتصالات التلقائية للأنظمة الإقليمية والوطنية بالنّظام العالمي.

اكتُشِفت حالات قليلة من الأنظمة الإلكترونية والمتوافقة لإجراء الاتصالات التلقائية.

(ج) أنظمة المعلومات الإقليمية بشأن تدابير دولة الميناء

تُعدّ أكثر الأنظمة الإقليمية الإلكترونية لتدابير دولة الميناء تقدُّمًا هي الأنظمة الإلكترونية لتدابير دولة الميناء والتشغيلية بالكامل التابعة لهيئة أسماك التونة في المحيط الهندي، والنظام الإلكتروني والتشغيلي جزئيًا لتدابير دولة الميناء التابع لهيئة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي. ويجري العمل حالياً على ربط كلا النظامين بالنّظام العالمي وجعلهما متوافقين تماماً من حيث مجالات البيانات والمعايير. ومعظم المنظمات والترتيبات الإقليمية الأخرى لإدارة مصايد الأسماك التي تمّ الاتصال بها إما أنها لا تملك نظامًا حاليًا أو تعتمد على استمارات التفتيش في شكل ملف بي دي إف يتمّ تبادلها مع الأمانات من خلال مرفقات البريد الإلكتروني. وتشوب الآلية الأخيرة عدّةُ عيوب، منها:

(1) المخاطر الأمنية حيث يمكن اختراق رسائل البريد الإلكتروني، واحتواء رفض الترخيص لدخول الموانئ وتقرير التفتيش على معلومات سرية؛

(2) تتدخل الأمانات في إدراج البيانات الوصفية من استمارات بي دي إف في النُّظُم الإقليمية مع التكاليف اللاحقة التي تتحملها الأمانات وخطر إدخال أخطاء في البيانات؛

(3) العجز عن الاستفادة الكاملة من المعلومات التي تم جمعها وتقاسمها لأن البيانات ليست منظمة/إلكترونية (تحليل محدود ممكن) وربما لا تتوافق تمامًا مع المعايير والآليات الدولية لتبادل المعلومات مما يجعل تقاسم تلك البيانات مع المناطق الأخرى والأنظمة العالمية غير ممكنة بطريقة تلقائية.

(د) أنظمة المعلومات الوطنية بشأن تدابير دولة الميناء

وفيما يتعلّق بالأطراف، وبعد بعثات التقييم التي أوفدتها منظمة الأغذية والزراعة، أصبح لدى بنَما وتايلند أنظمة إلكترونية خاصة، وقد قطع العمل شوطاً طويلاً من أجل تشغيل الاتصالات التلقائية بشكل كامل مع النّظام العالمي. الأطراف الأخرى التي تم الاتصال بها لديها أنظمة قادرة على التوصيل في إطار زمني قصير إلى متوسط (والهدف هو اجتماع الأطراف الخامس) مثل أوروغواي وإكوادور وأطراف أخرى مبرمجة لبعثات تقييم، مثل فيجي، أعطت مؤشرات أولية بأنها في وضع جيّد يسمح لها بالاتصال على المدى المتوسط.

تلخّص الوثيقة TWG-IE/4/2024/4 أحدَثَ حالة لتطوير وتنفيذ أنظمة وآليات تبادل المعلومات التي طورتها المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك (الجدول 1) والأطراف (الجدول 2) التي وُجدت حتى الآن. ورغم كون هذه القائمة غير شاملة، إلا أنها توفر نظرة عامّة على الوضع الراهن لتبادل المعلومات على الصعيد العالمي بخصوص بيانات ومعلومات مراقبة مصايد الأسماك.

وقد تمّ التحقّق من المعلومات المقَدَّمة مع المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك المدرجة في الجداول.

بالإضافة إلى ذلك، يقدم الجدولان 3 و4 في الوثيقة TWG-IE/4/2024/4 خطّة عمل مؤقّتة لمواصلة تعزيز الاتصالات. ويتمّ تنفيذ كافّة الاتصالات الحالية من خلال واجهات برمجة التطبيقات (APIs) التي تم تطويرها بشكل مقصود. ومن غير المتوقع إجراء اتصالات من خلال لغة مصايد الأسماك للتبادل العالمي (FLUX) وطبقة النقل (TL) خلال عام 2024، رغم مواصلة الاستعدادات.

الجدول الموجز لحالة الاتصالات سوف:

(أ) رفع مستوى الوعي بحالة الاستعداد للاتصالات التلقائية مع ، وهو أمر ضروري لتشغيل النّظام العالمي بشكل كامل ومستوى مناسب لتنفيذ التبادل الإلكتروني للمعلومات وفقًا لأحكام الاتّفاق، إضافةً إلى تخفيف عبء مضاعفة إعداد التقارير بالنسبة للأطراف، لا سيما الدول الأطراف النامية ذات الإدارات الصغيرة؛

(ب) تقديم تقييم شامل لأنظمة تدابير دولة الميناء الإلكترونية للأطراف المتعاقدة أو الأعضاء في العديد من المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، من أجل فهم وتقييم أفضل طريقة للوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بتبادل المعلومات كأطراف في الاتّفاق؛

(ج) تسهيل رصد التقدُّم المحرَز في تنفيذ نظام النّظام العالمي من خلال اتصالاته التشغيلية مع الأنظمة الإقليمية والوطنية؛

(د) تسهيل مراقبة وفعالية اتّفاق تدابير دولة الميناء.

تحتفظ أمانة دولة الميناء بعلاقة عمل وثيقة مع أمانة لجنة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي وأمانات اللجنة الدولية لصيد أسماك التونة، وقد تواصلت مع الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ولجنة مصايد الأسماك في غرب المحيط الهادئ، ووكالة مصايد الأسماك في المحيط الهادئ، والمنظمة الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ، ولجنة المحيط الهادئ، وتخطط للتواصل مع منظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي، وهيئة التونة الاستوائية فى البلدان الأمريكية، والهيئة المعنية بالحفاظ على الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي، و الهيئة لمصايد شمال المحيط الهادئ، وما إلى ذلك خلال عام 2024 لتتمكن من تحديث الجدول الموجز وخُطَط عمل الاتصال لتقديم تقرير إلى الاجتماع الخامس لمجموعة العمل الفنية المقرر عقده مبكرًا 2025، قبل اجتماع الأطراف الخامس.

خامساً – دور النّظام العالمي في إدماج تدابير دولة الميناء في الإطار الأوسع لرقابة دولة الميناء

تنص المادة 5 من الاتفاق بشأن التكامل والتنسيق على المستوى الوطني على أنه "*يحرص كل طرف من الأطراف بأقصى قدر ممكن على: (أ) إدماج أو تنسيق التدابير التي تتخذها دولة الميناء والمتصلة بالمصايد في النظام الأوسع نطاقاً للضوابط التي تمارسها دولة الميناء؛ (ب) إدماج تدابير دولة الميناء في التدابير الأخرى لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، والأنشطة المتصلة بالصيد الأسماك لمساندة هذا النوع من الصيد، [...]؛ (ج) اتخاذ تدابير تبادل المعلومات بين الوكالات الوطنية ذات الصلة وتنسيق أنشطة هذه الوكالات المتعلقة بتنفيذ هذا الاتفاق.*

أما بالنسبة للنقطة (أ)

تناول فريق العمل المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية المعني بمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه والمسائل ذات الصلة خلال دورته الخامسة التي عقدت في جنيف، سويسرا، في الفترة من 8 إلى 12 كانون الثاني/ يناير 2024، مسألة تكامل أو تنسيق تدابير دولة الميناء مع الإطار الأوسع لرقابة دولة الميناء.

أوصى فريق العمل المشترك في دورته الخامسة (فريق العمل المشترك 5) في القسم 5.1 (الاتفاق بشأن تدابير دولة الميناء) الفقرة 3، بأن "*تواصل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية المضيّ قدمًا في تطوير الوثائق التوجيهية لزيادة التنسيق وتبادل المعلومات بين سلطات مصايد الأسماك والسلطات البحرية وسلطات العمل لدى الأطراف من أجل التنفيذ الفعال الصكوك الدولية للمنظمات الثلاث.*" وفيما يتعلق بالفقرة 4، "*على أعضاء منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية النظر في سُبُل تعزيز تكامل نُظُم المعلومات القائمة على المستوى الوطني من أجل التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات بكفاءة بين سُلُطات مصايد الأسماك والسلطات البحرية وسلطات العمل وغيرها من السلطات ذات الصلة لدى الأطراف في الاتفاقات ذات الصلة*".

في القسم 7–1 (النّظام العالمي لتبادل المعلومات بشأن تدابير دولة الميناء التابع للاتّفاق) أوصى فريق العمل المشترك 5 في الفقرة 32 بأن "*يقوم أعضاء منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية الأطراف في الاتفاق بمواصلة استخدام النّظام العالمي لتحسين تحليل المخاطر خاصّة عند معالجة الطّلبات المتقدّمة لدخول الموانئ وإجراء القرارات المتعلّقة بالسُّفن التي ينبغي تفتيشها.*" وفي الفقرة 33، "*منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية باستكشاف طُرُق لتسهيل تبادل المعلومات من النّظام العالمي لتوجيه تحليل المخاطر المتعلقة بالمسائل البحرية ومسائل العمل، ومن نظم معلومات المنظمة البحرية الدولية ومنظمة العمل الدولية لزيادة تحليل المخاطر في قطاع مصايد الأسماك.*"

في الفقرة 35، أوصى فريق العمل المشترك 5 بأن "*تقوم منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية بإعادة إنشاء الرابط التشعبي بين السجّل العالمي لمنظمة الأغذية والزراعة والنظام العالمي المتكامل للمعلومات عن النقل البحري التابع للمنظمة البحرية الدولية، بالإضافة إلى الأنظمة الأخرى ذات الصلة، كوسيلة فعّالة للوصول إلى معلومات إضافية ذات صلة حول السفينة.*"

بالإضافة إلى ذلك، في القسم 7–4 (نُظُم معلومات البيانات) الفقرة 39، يوصي فريق العمل المشترك 5 بأن "*تعمل منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية والمنظمات الأخرى ذات الصلة على تعزيز تنفيذ المعايير والصكوك الدولية ذات الصلة، مثل رمز موقع*

الأمم المتحدة (UNLOCODE) ولغة مصايد الأسماك للتبادل العالمي (FLUX)، لتعزيز الاتصال والتبادل الإلكتروني للبيانات من أجل الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك."

أخيرًا، فيما يتعلق بالقسم 7-6 (معلومات الامتثال وتبادل المعلومات الاستخبارية)، يوصي فريق العمل المشترك 5 في فقرته 42 بأن *"تقوم منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية ومنظمة العمل الدولية بتعزيز التعاون الدولي بشأن تبادل معلومات الامتثال، بما في ذلك النظر في الاستخدام المحتمل لنظام المعلومات العالمية للامتثال، حسب الاقتضاء، لوضع مؤشرات امتثال سفن الصيد."*

النقطة (ب)،

وقد تم تناولها بشكل جيد في وثيقة العمل المقدمة إلى مجموعة العمل الفنية، رغم كونها من المنظور العالمي، في القسم الثامن الذي يحمل عنوان "*دور النظم العالمية للمعلومات في دعم تنفيذ الصكوك الدولية والأدوات ذات الصلة*".

النقطة (ج)،

تشير إلى النافذة الوحيدة الموجودة لدى العديد من الأطراف وغير الأطراف.

وأثنت اللجنة الفرعية المعنية بإدارة مصايد الأسماك في دورتها الأولى التي عقدت افتراضيا في الفترة من 15 إلى 18 يناير/كانون الثاني 2024، في فقرتها 36 "*على منظمة الأغذية والزراعة لتطوير الأدوات اللازمة لتسهيل تبادل المعلومات، مثل النّظام العالمي لتبادل المعلومات (النّظام العالمي)، الذي يدعم تنفيذ الاتفاق والأدوات التكميلية، وطلبت من منظمة الأغذية والزراعة مواصلة رفع مستوى الوعي حول النّظام العالمي وتقديم المزيد من المساعدة الفنية وتنمية القدرات للأطراف*".

إن النّظام العالمي مدعو للقيام بدور رئيسي في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من خلال التنفيذ المناسب والفعّال لتدابير دولة الميناء، ومن المحتمل أيضًا دعم أهداف المنظمة البحرية الدولية ومنظمة العمل الدولية فيما يتعلق بمسائل السلامة والعمل على سفن الصيد. ومن شأن المزيد من التعاون على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية أن يدعم ولاية المنظمات الثلاث. ويمكن للأطراف تقديم المشورة بشأن سبل التقدم فيما ورد أعلاه.

سادساً– مراجعة وظائف الإصدار الحالي من *النّظام العالمي* والوظائف الإضافية التي سيتم تطويرها

(أ) وظائف النّظام العالمي الحالية

يتضمّن النّظام العالمي عددًا من الميزات بصرف النظر عن استمارات رفض الترخيص لدخول الموانئ وتقرير التفتيش والإشعارات التلقائية.

يرتبط نظام النّظام العالمي بالسجلّ العالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبرّدة وسفن التموين[9] (السّجّل العالمي) التابع لمنظمة الأغذية والزراعة مما يسمح مُسبقاً بملء المعلومات ذات الصلة المدرَجة في السّجّل العالمي حول منع فحص السُّفن الأجنبية أو دخولها الميناء أو استخدامه.

تسهّل هذه الميزة التحقُّق من المعلومات المقدمة من السفينة في الطلب المسبَق لدخول الميناء (المادة 8، الملحق "ألف")، مع تسليط الضوء على أي تغييرات محتملة ينفّذُها المستخدم.

وليس هذا الإصدار الأول من النّظام العالمي متوافقًا مع الأجهزة المتعددة فحسب، بل يتضمن أيضًا ميزة الوضع الداكن (أو الدّارك مود)، مما يسمح باستخدام النظام في بيئات وإضاءات مختلفة، مثل أثناء فحص الميناء ليلاً، مما يقلّل من إجهاد العين ويحسّن عمر البطارية.

ويعمل نظام النّظام العالمي باللغات الرسمية الست لمنظمة الأغذية والزراعة، ويمكن للمستخدمين إعداد تفضيلاتهم للغات وساعات العمل والمسائل الأخرى في قسم مخصص، ضمن إعدادات الحساب.

يوفّر النّظام العالمي وظيفة تصفية وبحث بسيطة، لكنها عملية تسمح للمستخدمين بالتعرف بسرعة على تقارير رفض الترخيص لدخول الموانئ وتقرير التفتيش المقدمة بشأن سفنهم، أو المبلغ عنها داخل موانئهم أو التي لا تزال مسودة.

إضافة إلى إمكانية حفظ وتحرير مسودّات الاستمارات، يستخدم النّظام العالمي أيضًا آلية تخزين مؤقت متقدمة تسمح للمستخدمين باستعادة المسودات غير المحفوظة وبالتالي العمل في بيئات (نائية) ذات اتصال ضعيف بالإنترنت.

إضافة إلى ذلك، يسمح الإصدار المتداول الحالي للنّظام العالمي بتحميل العديد من أنواع وتنسيقات الملفات المرفقة (مثل PDF وJPEG وJPG وPNG) المتعلقة بحالة الاستخدام، مثل الطلب المسبق لدخول الميناء أو رفض الترخيص لدخول الموانئ أو تقرير التفتيش، كما هو مطلوب من قبل المستخدم.

يتم استنتاج جهات الاتصال للإخطار، بما في ذلك دولة جنسية الرُّبان ودولة عَلَم السفينة ودولة الميناء، تلقائيًا بواسطة النظام وفقًا للبيانات التي وفّرها المستخدم. ويمكن إضافة الكيانات أو الأفراد الآخرين ذوي الصلة، مثل الدول الساحلية أو المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك أو وكلاء السفن، يدويًا، حسب الاقتضاء. وستركز الإصدارات المستقبلية من النّظام العالمي على أتمتة هذه العملية إلى أقصى حدّ ممكن.

من الناحية الأمنية، بالإضافة إلى الحماية القوية لكلمة المرور وعمليات التحقّق من المصادقة، يفرض النّظام العالمي مهلة إلزامية تمنع الوصول غير المصرّح به إلى الحسابات التي تُركت خاملة.

(9) www.fao.org/global-record/information-system/ar/

عند ملء استمارة رفض الترخيص لدخول الموانئ أو تقرير التفتيش، يكتشف النّظام العالمي تلقائيًا المنطقة الزمنية الخاصة بالمستخدم ويسمح بإدخالها. افتراضيًا، يتم تعيين هذا على التوقيت العالمي المنسق. ويتم استخدام سلسلة من القوائم المرجعية الموحدة (وتحديث) لضمان التماسك مع أنظمة الترميز المعترف بها دوليًا (بما في ذلك تلك المحددة في الملحق "دال" من الاتفاق)، مثل:

- البلدان/الأقاليم: رمز البلد حسب الترميز الأبجدي الموحد [ISO-3166 3-alpha]
- الأنواع: ASFIS 3 –رمز البلد (المعروف باسم FAO 3-alpha code)
- أنواع السفن: رمز البلد حسب الترميز الأبجدي الموحّد [ASFIS 3-alpha code] (المعروف برمز FAO 3-alpha code)
- أنواع المعدّات: رمز ISSCFG (المعروف برمز FAO 3-alpha code)
- المناطق: مناطق الصيد الرئيسية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، والأقسام الفرعية

من خلال واجهة المستخدم التفاعلية، يتمّ توجيه مستخدمي النّظام العالمي تلقائياً في إكمال استمارتي رفض الترخيص لدخول الموانئ وتقرير التفتيش، من خلال المؤشرات المرَمّزة بالألوان والتعليقات التي توضح الحقول و/أو الوحدات غير المكتملة المطلوبة لملء الاستمارة.

(ب) تعقيبات الأطراف

منذ انعقاد اجتماع مجموعة العمل الفنية الثالث، وفي متابعة توصيات الأطراف، ركّزت الأمانة على تحسين السمات الأساسية لنظام النّظام العالمي وضمان تفعيله بحلول نهاية عام 2023. وقد تمّت معالجة العديد من الجوانب في فترة ما بين الدورات، وهذا يشمل الطلبات المحددة المقدمة في الاجتماع الثالث لمجموعة العمل الفنية، بما في ذلك:

– تمت إضافة الوظيفة للسماح بمناطق وأنواع صيد متعددة داخل حقول وحدة الترخيص؛
– مراجعة القائمة المرجعية للمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك داخل النّظام العالمي والتأكد من أنها شاملة؛
– السماح بخيار الدخول المجاني للحقول ذات الصلة بالميناء ضمن تقارير النّظام العالمي؛
– تمت إزالة قائمة "الإجراءات المتخذة" ضمن وحدة نتائج التفتيش، وبدلاً من ذلك أصبح الدخول مجانيًا للمعلومات؛
– تمت إضافة الوظيفة للسماح بإدخالات متعددة لمناطق الصيد ضمن قسم فحص المصيد في تقرير التفتيش؛
– تمت إزالة حقل البيانات "أدلة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم"؛
– زيادة عدد ونوع المرفقات التي يمكن إرفاقها بالتقارير في التطبيق؛
– تضمين معرفات السفن التابعة للمنظمة الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك والتعريف البحري المتنقلة، والسماح للدّول باستخدام أي من معرفات الهوية عندما لا يكون للسفينة رقم المنظمة البحرية الدولية؛
– مزيد من التحسينات على الأمن داخل التطبيق.

وتوجد طلبات أخرى في خُطّة العمل بما في ذلك:

– القدرة على تحميل التقارير المنشورة التي تم إخطار الدولة بها ضمن التطبيق بصيغة بي دي إف؛
– آلية التعليقات التي يتم من خلالها إخطار مراكز الاتّصال الوطنية للسّجّل العالمي التابعة لدولة العلم عندما تكون السفينة التي دخلت ضمن النّظام العالمي غير موجودة في السِّجل العالمي، أو أن تكون المعلومات الموجودة على السفينة قديمة.

في حين أن طلبًا آخر لإدراج نظام تنبيه في الطلب حتّى يمكن إخطار نقاط الاتصال الوطنية في الدول المجاورة عند الاشتباه في قيام سفينة ما بأنشطة صيد الأسماك غير القانوني، سيحتاج إلى مزيد من الدراسة. وعلى وجه التحديد، حول كيفية تعريف النظام للدولة المجاورة، وإلى أي مدى يمكن تبادل المعلومات مع تلك الدول.

(ج) خُطَط نقل تطبيق الاتّفاق

إن تطبيق الاتّفاق هو أداة عبر الإنترنت أطلقتها منظمة الأغذية والزراعة في حزيران/يونيو 2018 لجمع معلومات من الدول حول جهات الاتصال الوطنية والموانئ المعينة، ثم إتاحة هذه المعلومات للجمهور. وهو يستخدم تقنية قديمة لذا يجب إعادة كتابته بالكامل ويسبّب تعقيدات للدول والأمانة بالحاجة إلى إدارة واستخدام تطبيقات وبيانات اعتماد مختلفة لتبادل المعلومات المتعلقة بتنفيذ الاتّفاق. وكما تمّ الاتّفاق عليه خلال الاجتماع الثالث لمجموعة العمل الفنية، سيتم دمج الوظائف الموجودة في تطبيق الاتّفاق في النّظام العالمي مع إيلاء اهتمام خاص لهذه الجوانب:

- لن تتم إضافة أي حقول بيانات إلزامية جديدة؛
- سيتم نقل البيانات الموجودة في تطبيق الاتّفاق إلى النّظام العالمي؛
- سيتم تحديد البيانات الخاصّة بوضوح على هذا النحو في استمارات ترميز البيانات وذلك للامتثال للوائح حماية البيانات الخاصة؛
- ستتم إعادة تنفيذ وظائف البحث المتقدم وتصدير البيانات الحالية كما هو الحال بالنسبة لإمكانية البحث العامّ عن معلومات جهات الاتصال الوطنية والموانئ المعيّنة والوصول إليها، باستثناء أي حقول بيانات خاصّة قد تتطلب تسجيل دخول المستخدم حتى تكون مرئية؛
- سيتم النظر في السماح لغير الطرف بإدخال معلومات نقطة الاتصال الوطنية؛
- تسهيل التحميل المجمّع للموانئ المعينة؛
- علاوة على السلطة الحالية وجهة الاتصال الرئيسية، خيار إضافة جهات اتصال بديلة إضافية
- حقول البيانات الاختيارية ضمن استمارة الموانئ المعينة، حيث يمكن للأطراف تحديد الخدمات المتاحة للسفن في هذه الموانئ

من المتوقع أن يكون التنفيذ العملي الكامل الذي يشمل الوظائف الرئيسية لهذا الترحيل على الأقلّ، متاحًا في النّظام العالمي في منتصف عام 2024.

واعتمادًا على الجدوى والفائدة، يمكن أيضًا تطوير واجهة برمجة تطبيقات جديدة في المستقبل للسماح بالتقديم أو الاسترجاع الآلي لمعلومات جهات الاتصال الوطنية والموانئ المعيّنة، بالإضافة إلى إصدار صيغة لغة مصايد الأسماك للتبادل العالمي (FLUX).

(د) إدارة المستخدم المتقدمة

بزيادة نمو مجتمع مستخدمي النّظام العالمي، يصبح النهج المركزي لإدارة المستخدمين مشكلة. كما أعربت بعض الأطراف عن اهتمامها بإنشاء وصيانة حسابات مستخدمي النّظام العالمي بنفسها بطريقة لا مركزية. وطلبت الأطراف إمكانية وجود تحكّم أكثر دقّة في وصول المستخدم للسماح بملفات تعريف المستخدمين المختلفة داخل النّظام العالمي.

وسيشمل هذا التطور إنشاء ملفّات تعريف يكون لكل منها أذونات محدّدة داخل النّظام، مما يسمح أيضًا للدول بمراعاة مبدأ الحاجة إلى المعرفة فيما يتعلق بحسابات المستخدمين. وسيتعين تنفيذ مجموعة من الشاشات الجديدة على واجهة المستخدم للسماح بإنشاء حساب مستخدم من قبل الدول واختيار وتحرير الملفات الشخصية لكل حساب. وسيلزم أيضًا إنشاء الوثائق لشرح عمل هذه الميزة في النّظام العالمي. في هذه المرحلة، تظهر المواصفات المتوقعة التي سيتم تضمينها في الجدول 6 أدناه، لكن يمكن تعديلها أو توسيعها في وقت لاحق، خاصة مع إضافة وظائف جديدة في التطبيق في المستقبل.

الجدول 6: الملامح المتوقعة المزمَع تنفيذها مع تطوير وظيفة إدارة المستخدم المتقدمة.

الإذن	مستخدمو النّظام العالمي			
	المشرف	القارئ	المُعتمِد	المحرّر
يمكنه صياغة نماذج جديدة	X		X	X
يمكنه إرسال وعرض جميع الاستمارات التي أنشأتها بلده	X		X	
يمكنه عرض الاستمارات ذات الصلة بالدولة المستخدمة المقدمة من الدولة نفسها أو من دول أخرى	X	X	X	
يمكنه إنشاء وتحرير الحسابات داخل بلده	X			
ملاحظات	لا يمكن إنشاء مواصفات المشرف إلا بواسطة مكتب المساعدة التابع للاتّفاق			

هـ – الطلب المُسبق لدخول الميناء

باستكمال الاستمارتين الرئيسيتين اللازمتين للنّظام العالمي، وهما رفض الترخيص لدخول الموانئ وتقرير التفتيش، سيتكون الاستمارة التالية المخططة للتطوير هي الطلب المسبق لدخول الميناء، وهي ميزة تمّ النّظَر فيها بشكل إيجابي في كل من الاجتماع الثالث لمجموعة العمل الفنية والاجتماع الثالث للأطراف. ستكون حقول البيانات في هذا النموذج متوافقة مع الملحق "ألف" من الاتفاق ومن المتوقّع أن تكون واضحة إلى حدّ ما، حيث أنها ستستخدم نفس القوائم والوظائف المرجعية كما هي موجودة في نماذج رفض الترخيص لدخول الموانئ وتقرير التفتيش، وبالتالي ستكون أساسًا التكيف مع شيء موجود بالفعل في النظام.

والفرق الرئيسي هو أنه في حالة الطلب المسبق لدخول الميناء، سيحتاج النّظام إلى النّظَر في أنواع جديدة من المستخدمين، حيث من المتوقّع أن يتمّ تجميع هذا النموذج بواسطة ممثلي السفن. إن نقل عبء الإبلاغ إلى ممثلي السفن لتجميع تقرير الطلب المسبق لدخول الميناء مباشرة في نظام النّظام العالمي يمكن أن يكون له تأثير مفيد كبير على الأطراف التي تستخدم النّظام العالمي بنشاط. سيؤدي إنشاء الطلب المسبق لدخول الميناء في النّظام العالمي إلى بدء سير العمل، حيث ستحتاج الدولة إلى الموافقة أو رفض الدخول و/أو استخدام الميناء. وللإبلاغ عن إجراءات المتابعة بعد الطلب المسبَق لدخول الميناء، يمكن للنظام أن يقوم تلقائيًا بتجميع كافّة الحقول ذات الصلة من الطلب المسبق لدخول الميناء إلى رفض الترخيص لدخول الموانئ وتقرير التفتيش، وبالتالي تقليل جهد التجميع الذي تبذله الدولة بشكل كبير مع البيانات التي لا تحتاج إلاّ إلى مراجعة مستخدم الدولة.

ويمكن أن تؤدّي هذه الميزة أيضًا دورًا رئيسيًا في تحسين سَير عمل النّظام، ممّا يوفر نقطة الدخول الأولى التي يمكن من خلالها ربط التقارير الأخرى. علاوة على ذلك، من المرجّح أن يتم تقديم أي تحليل للمخاطر يجريه النظام في المرحلة التي تتلقى فيها دولة الميناء تقرير الطلب المسبق لدخول الميناء.

(و) لغة الأمم المتحدة لمصايد الأسماك من أجل تبادل المعلومات على الصعيد العالمي (UN/FLUX)

سيتم تطوير واجهة لغة الأمم المتحدة لمصايد الأسماك من أجل تبادل المعلومات على الصعيد العالمي (لغة تبادل المعلومات) (UN/FLUX) لمجال تقرير تفتيش الموانئ مما سيسمح بتبادل تقارير تنفيذ المشاريع. وستتمكن الأطراف التي تمت إضافتها كجهة اتصال إلى التقرير من البحث عن تقارير التفتيش أو استردادها باستخدام واجهة هذه اللغة. ويستلزم ذلك تصميم وتطوير وتنفيذ معيار لغة تبادل المعلومات UN/FLUX ضمن النظام العالمي كبديل لواجهة برمجة التطبيقات المتاحة بالفعل لتبادل المعلومات من آلة إلى آلة أخرى.

وفي وقت لاحق، وبعد اعتبارات ضرورة إنشاء نطاق جديد في مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية (مركز تيسير التجارة) (UN/CEFACT) لهذا الغرض، يمكن أيضًا تطوير واجهة لغة تبادل المعلومات **مماثلة** لرفض الإذن بدخول الميناء.

سابعاً– استخدام النّظام العالمي في مراقبة إنفيذ الاتفاق بصورة فعالّة في سياق "استراتيجية بالي"

تشير المادة 24 من الاتفاق (الرصد والمراجعة والتقييم) في فقرتها 1 إلى ما يلي: "*تحرص الأطراف، ضمن إطار منظمة الأغذية والزراعة وأجهزتها ذات الصلة، على إخضاع تنفيذ هذا الاتفاق للرصد والاستعراض المنهجيين والمنتظمين لتنفيذ هذا الاتفاق، بالإضافة إلى تقييم التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهدافه*".

وبالإضافة إلى ذلك، تنصّ الفقرة 2 على أن المنظمة "*بعد أربع سنوات من سريان هذا الاتفاق، تدعو إلى عقد اجتماع للأطراف لاستعراض وتقييم فعالية هذا الاتفاق في تحقيق أهدافه. وتقرر الأطراف بشأن عقد اجتماعات أخرى على هذا النحو، حسب المقتضى.*"

وبالتالي تشير الفقرة الأولى إلى تنفيذ الاتفاق (من قبل الأطراف) والجزء الثاني إلى فعاليته.

وسيتم مراجعة فعالية الاتفاق من خلال مجموعة العمل المعنية بالاستراتيجية ودورات الاستعراض لاجتماع الأطراف، كل 4 سنوات وربما القرارات التي سيتم اتخاذها بشأن الإجراءات التي يتعين على الأطراف تنفيذها لتحسين فعالية الاتفاق.

سيتم الآن أيضًا مراقبة ومراجعة تنفيذ الاتفاقية من خلال مجموعة العمل المعنية بالاستراتيجية والرصد مع اختصاصات جديدة تضعها الأطراف، واجتماع الأطراف في كل دورة عادية (كل عامين).

علاوة على ذلك، تنص استراتيجية بالي في فقرتها 20 على أنه "*ينبغي للأطراف مواصلة استخدام الاستبيان الخاصّ بالاتفاق لإجراء تقييم ذاتي لمدى تنفيذها للاتفاق. وينبغي للأطراف النّظر في وسائل إضافية لرصد تنفيذ الاتفاق.*" وفي فقرتها 22، "*ينبغي للأطراف النظر في إجراء رصد منتظم لتنفيذ الاتفاق من خلال النظر في جميع البيانات ذات الصلة، بما يشمل تحديداً البيانات المصنّفة التي تقدّمها الأمانة استناداً إلى الاستبيانين بشأن استخدام النظام العالمي، حول نتائج الاجتماعات التنسيق الإقليمية، عن طريق مجموعة عمل معنية بالتنفيذ الفعال [...]*" .

ومن ثمّ اتفقت الأطراف على رصد تنفيذ الاتفاق وتقييم فعاليته في الحدّ من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

هناك أداتان طورتهما الأطراف يمكن أن تؤدّيا دورًا رئيسيًا في رصد الاتّفاق: استبيانات دولة الميناء والنّظام العالمي. ويمكنهما إن استُخدِما معاً المساعدة في الحصول على مقاييس حول مستوى تنفيذ الاتفاق ومن قبل فُرادى الأطراف.

(أ) تنفيذ الأطراف للاتّفاق

لا يوجد حاليًا تقييم دقيق ومفصّل لمدى تنفيذ اتفاق تدابير دولة الميناء من قبل الأطراف.

وكنهج أولي، يمكن تحليل المعلومات المستمدّة من الاستبيانات والمؤشرات البيئية العالمية على أساس كل طرف على حدة لاستخراج مقاييس على مستوى التنفيذ من جانب فُرادى الأطراف.

على سبيل المثال، يمكن تجميع الأعداد المجمّعة (المجموع) لكل سنة للسفن الأجنبية التي تلتمس الدخول إلى الموانئ المعيّنة (المجموع # الطلب المسبق) من الاستبيان في الوقت الحالي، على الرغم من أنها تعتمد على الإبلاغ الذاتي، وفي النهاية من خلال النّظام العالمي. نفس الشيء بالنسبة للعدد الإجمالي لحالات الرّفض (المجموع # رفض التّرخيص) التي تمّ الإبلاغ عنها من خلال النّظام العالمي. سيعطي هذا إشارة أولية لمستوى الكشف عن حالات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من خلال تحليل المخاطر. ثم يمكن أيضًا تجميع العدد الإجمالي لعمليات التفتيش السنوية المبلغ عنها من خلال النّظام العالمي والعدد الإجمالي لعمليات التفتيش السنوية التي اكتشفت انتهاكًا واضحًا من النّظام العالمي.

مثال:

5000 = **المجموع # الطلب المسبق** (سيمثل هذا خط الأساس لنشاط السّفُنُ الأجنبية في موانئ الأطراف في الاتفاق)

المجموع # رفض الترخيص = 50

النسبة المجموع # رفض الترخيص/ المجموع # الطلب المسبق = 0.01 **(1% من طلبات إذن الدخول المرفوضة)**

المجموع # تقرير التفتيش **= 500**

النسبة المجموع # تقرير التفتيش (المجموع # الطلب المسبق – المجموع # رفض الترخيص) = 0.101 (10.1% سيكون **متوسط مدى التفتيش** الذي تطبقه الأطراف)

المجموع # تقرير التفتيش – انتهاك واضح **=** 100

النسبة المجموع # تقرير التفتيش – انتهاك واضح / المجموع # تقرير التفتيش= 0.2 **(20 % من عمليات التفتيش ذات الانتهاك الواضح)**

ويجب بعد ذلك إيلاء الاعتبار الواجب لتفسير النتائج، على سبيل المثال، ما إذا كان من الممكن تخصيص مستوى متزايد من الكشف في السنوات اللاّحقة لزيادة عالمية في صيد الأسماك غير القانوني أو لزيادة فعالية اكتشافه من قبل الأطراف.

وستسمح هذه المقاييس أيضًا للأطراف باتخاذ الإجراءات وتعديل مستوى وأولويات عمليات التفتيش (المادة 12) لتكون كافية لتحقيق هدف الاتفاق.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن التحقّق من المعلومات المقدّمة من خلال الردود على الاستبيان مقابل المعلومات المقدّمة من خلال النّظام العالمي (أي عدد السفن الأجنبية المستلمة سنويًا، وعدد الطلبات المسبقة لدخول الميناء، وعدد عمليات التفتيش، وما إلى ذلك).

على سبيل المثال، قد لا يكون الطّرف المبلّغ بواسطة الاستبيان أنه استقبل 1000 سفينة أجنبية سنوياً، وقدم 5 عمليات تفتيش من خلال النّظام العالمي (نسبة 0.005، أي تفتيش 0.5٪ من السفن التي تدخل الموانئ المعيّنة)، فعالاً للغاية في المساهمة في الهدف العالمي الذي يرمي إليه الاتفاق، وقد يحتاج إلى تعديل مستوى عمليات التفتيش. وبالمثل، فإن الطرف الذي يستقبل 1000 سفينة أجنبية سنويًا، بعد أن قام بتفتيش 10٪ منها (أي 100 تقرير تفتيش) ولم يجد أي انتهاك واضح عامًا بعد عام، قد يكون مؤشرًا على أن الطرف لا ينفذ الاتفاق بشكل مناسب أو أنه لا ستقبل سوى السفن من دول العلم المسؤولة للغاية، أو أن مستويات الصيد غير القانوني قد انخفضت بشكل كبير وزاد الامتثال في جميع أنحاء العالم.

ستقوم أمانة الاتفاق بتجميع المقاييس الكمّية وسيتمّ تفويض تفسيرها إلى مجموعة العمل المعنية بالاستراتيجية وإلى اجتماع الأطراف.

(ب) مستوى تنفيذ اتفاق تدابير دولة الميناء

لقد زاد عدد الأطراف بشكل كبير، وهو مؤشر جيّد للنوايا، وقد أبلغ الكثير منها (من خلال استبيان الاتفاق وغيره من الوسائل) عن تدابير التنفيذ الخاصة بها (بما في ذلك المراجعات التشريعية، وتعزيز الهيكل المؤسسي، وتبسيط وتنسيق الإجراءات التشغيلية، والتعاون مع الأطراف الأخرى وغير الأطراف والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، وما إلى ذلك). ومع ذلك، لا يوجد خط أساس كمّي وموضوعي لقياس تنفيذ الاتفاق ككل.

ومن خلال الردود على الاستبيانات واستخدام الأطراف للنّظام العالمي، يمكن وضع مقياس أساسي يمكن بواسطته قياس التقدم المحرز عبر الزمن.

ومع ذلك، لكي يكون هذا الأمر تمثيلياً، ينبغي لجميع الأطراف أن تستخدم النّظام العالمي.

يمكن تقييم الاتجاهات الكمّية سنويًا من خلال مجموعة العمل المعنية بالاستراتيجية وتقديمها إلى اجتماع الأطراف.

بالنسبة لكلا الخيارين، من الضروري ضمان مشاركة كبيرة في النّظام العالمي، حيث لا توجد حاليًا وسائل أخرى لتجميع أو تحليل المستوى العام لتنفيذ الاتفاق و/أو تنفيذ من قبل فرادى الأطراف.

(ج) فعالية الاتّفاق في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم

يمكن تقييم فعالية اتّفاق تدابير دولة الميناء في تحقيق هدفه المتمثل في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم بعدّة طُرُق. قد يركّز البعض على التحليل الكمّي والبعض الآخر على التحليل النوعي، وقد يختلف أيضًا المستوى المرجعي (خط الأساس) الذي يتم التقييم على أساسه.

وقد يشير إلى مقياس للتنفيذ الشامل من جانب الأطراف (كمّي) أو إلى تقييم نوعي لمدى جودة تنفيذ التنفيذ أو قياسه في ضوء الانتشار المستمر لصيد الأسماك غير القانوني، والذي يصعب تحديده، أو من خلال طرق وتفسيرات أخرى.

على أية حال، من المرجّح أن يعتمد تقييم فعّالية الاتّفاق مرة أخرى على المعلومات المقدمة من خلال الاستبيانات والنّظام العالمي.

ثامناً-خطّة العمل والاستراتيجية لتنفيذ النّظام العالمي

بعد إطلاق المنظام العالمي رسمياً في 18 كانون الأول/ ديسمبر 2023، وضعت منظمة الأغذية والزراعة خطّة عمل واستراتيجية لمواصلة تطوير وتنفيذ وصون النّظام العالمي، بدعم من الأموال التي أتاحتها حكومة آيسلندا من خلال مشروع GCP/INT/036/ICE. بالإضافة إلى ذلك، من خلال مشروع GCP/GLO/1200/EC الجديد، سيكون الدعم المالي متاحًا لمكتب مساعدة النّظام العالمي وأعمال التطوير المتعلقة باستخدام معيار لغة الأمم المتحدة لمصايد الأسماك [UN/FLUX] للاتصالات التلقائية.

تتضمّن خطة عمل 2024-25 (حتى اجتماع الأطراف 5) الميزات الرئيسية التالية:

- ✓ إدارة المستخدم المتقدمة
  - **O** تعزيز التنسيق على الصعيد الوطني بتطبيق اللامركزية في عملية إدارة الحساب لصالح جهات الاتصال الوطنية.
- ✓ نقل تطبيق الاتفاق لجهات الاتصال الوطنية والموانئ المعنية إلى تكنولوجيا النّظام العالمي وبيئته
  - **O** تسهيل عمليات تحميل لجهات الاتصال الوطنية والموانئ المعنية مباشرة من خلال النّظام العالمي، مع آليات إضافية للتحميل المجمع للموانئ المعنية ، والوصول إلى غير الأطراف وتسجيل الحساب.
- ✓ ميزات الإخطار المتقدمة (آلية ردود الفعل بواسطة السجل العالمي)

O آلية ردود الفعل لإخطار جهات الاتصال الوطنية التابعة للسجل العالمي عندما لا تتلاءم السفينة التي تدخل في النّظام العالمي مع في السجل العالمي (أو لا تكون موجودة فيه).

✓ طلب مسبق لدخول الميناء

O السماح بالتبادل الآمن للمعلومات بين السفن الأجنبية وسلطات الموانئ لطلب الدخول واستخدام الميناء.

✓ تحليل المخاطر (ملفّ تعريف السفينة)

O لدعم سلطات الموانئ في تحليل ملفّ تعريف مخاطر السفينة الذي يتمّ حسابه تلقائيًا بواسطة النّظام العالمي.

✓ التّدريب والدعم عبر الإنترنت من خلال مكتب مساعدة النّظام العالمي

O الدعم المستمر للدول والمساهمة في تطوير النّظام العالمي وصيانته وتعزيزه.

✓ بعثات مساعدة تقنية إلى العديد من البلدان المستفيدة لتقييم حالة الاستعداد للتواصل مع النّظام العالمي

O يتم التسليم على مرحلتين. أولاً، من خلال تقييم مدى الالتزام بمتطلبات تبادل المعلومات العالمية والإقليمية. ثانياً، من خلال مهمة متابعة للمساعدة في ترقية الأنظمة لتتوافق مع متطلبات النّظام العالمي.

✓ التقدم كي يصبح النّظام العالمي متوافقاً مع معيار لغة الأمم المتحدة لمصايد الأسماك [UN/FLUX]

✓ التقدم في تنفيذ معيار لغة الأمم المتحدة لمصايد الأسماك [UN/FLUX] للنّظام العالمي، بما في ذلك بتطوير الوظائف الأساسية ومتطلبات العمل لتحقيق الامتثال. اتصالات متقدمة مع الأنظمة الحالية

O تحسين الاتصالات الحالية مع الأنظمة الوطنية والإقليمية، بما في ذلك من خلال مواصلة تطوير واجهات برمجة التطبيقات، لتحقيق الامتثال الكامل لمتطلبات بيانات النّظام العالمي.

ينبغي أن ترتكز **استراتيجية تنفيذ** النّظام العالمي على الأقلّ على العناصر الأربعة التالية:

(أ) تأمين صيانة النظام الحالي على المدى الطويل؛
(ب) تطوير وتنفيذ السّمات الرئيسية والضّرورية، مثل الطّلب المسبق لدخول الميناء وتحليل المخاطر، لدعم الدول النامية الأطراف؛
(ج) تأمين دعم تنمية القدرات، من خلال التنمية البشرية، والمساعدة التقنية والتدريب، فضلا عن تطوير الاتصالات والمواد التدريبية؛
(د) التواصل مع الأنظمة العالمية والإقليمية والوطنية لتعزيز الفعالية وإزالة العبء عن الإدارات الصغيرة.

ومن خلال العمل مع الأطراف، والدروس المستفادة من الأنظمة التشغيلية مثل نظام الاتفاق الإلكتروني للجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي، من الواضح جدًّا أن هناك ثلاثة جوانب تظلّ أساسية للتنفيذ الناجح، وهي حاسمة لمشاركة الدول النامية:

1- نقل/دفع عبء إدخال البيانات (الإلكترونية) إلى مشغّل السفينة (ربان السفينة، الوكيل، وما إلى ذلك)، الذي يرغب في النهاية في دخول/استخدام الميناء، من خلال طلب إلكتروني مسبق لدخول الميناء، باعتباره شرط طلب الدخول أو استخدام الميناء.

ويستفيد سير العمل لاحقاً من هذه البيانات بالإضافة إلى تلك المستردّة من السّجّل العالمي لمنظمة الأغذية والزراعة لملء أقسام رفض الترخيص لدخول الموانئ أو تقرير التفتيش مسبقًا إلى أقصى حدّ ممكن. ولن يتعين على مستخدم دولة الميناء سوى ملء المعلومات ذات الصلة الصارمة بالإجراء المتَّخَذ (الرفض أو التفتيش) والتحقُّق من المعلومات المملوءة مسبقًا، والتي يكون معظمها "مضمونًا" من خلال سجلّ عالمي محدث (تحديد هوية السفينة وخصائصها وملكيتها، التراخيص). ويمكن للنّظام أيضًا أن ينتج تلقائيًا وثائق تدعَم قرارات دولة الميناء، على سبيل المثال، منح إذن دخول الميناء بشرط التفتيش، ومنح إذن استخدام الميناء، ورفض دخول الميناء، ويتمّ إرسالها إلى مشغّل السفينة، ودولة العَلَم والجهات ذات الصلة إلى الحالة المحددة.

2- سيتم توفير مستوى معيّن من تحليل المخاطر من خلال النّظام العالَمي، بناءً على المعلومات الواردة فيه (معلومات التحكُّم/الامتثال المعتمَدة).

ومن شأن هذا أن يوفّر ضمانات، خاصّة للدول النامية ذات الموارد المحدودة، حول المستوى المتصور للامتثال من خلال النّظام العالَمي لسفينة معيّنة. وستكون هذه المعلومات بمثابة الأساس لتقييم أوّلي للمخاطر ودعم التحقُّق من المعلومات واتخاذ القرارات المناسبة التي تؤدّي إلى إجراءات فعّالة. مع إيلاء الاعتبار الواجب لمسائل السريّة، سيوفّر النّظام العالَمي "ملف موجز لتعريف السفينة" إلى دولة الميناء فيما يتعلق بكل طلب مسبق لدخول الميناء مقدم من خلال النظام (أي أن "ملف تعريف السفينة" سيكون متاحًا فقط لدولة الميناء التي تتلقى الطلب المسبق لدخول الميناء من تلك السفينة). وهذا يعني أنه سيتم تزويد دولة الميناء التي تتلقى الطلب المسبق لدخول الميناء بمعلومات واقعية بما في ذلك:

- ✓ # الطلب المسبق لدخول الميناء: عدد الطلبات المسبقة لدخول الميناء المقدمة من خلال النّظام العالَمي في فترة معينة؛
- ✓ # رفض الترخيص: عدد مرات رفض ترخيص دخول الميناء في فترة معينة؛
- ✓ # تقرير التفتيش: عدد عمليات التفتيش التي تم إجراؤها (يُسمَح بالدخول بشرط بالتفتيش)
- ✓ # تقرير التفتيش ينطوي على مشاكل
- ✓ نسبة # رفض الترخيص/# الطلب المسبق لدخول الميناء
- ✓ نسبة # وتقرير التفتيش/# الطلب المسبق لدخول الميناء
- ✓ نسبة # تقارير التفتيش التي تنطوي على مشاكل/ الطلب المسبق
- ✓ نسبة # تقارير التفتيش التي تنطوي على مشاكل /المجموع # تقارير التفتيش

3- تعتبر التوصيلات التلقائية بالنّظام العالَمي ضرورية في حالتين رئيسيتين على الأقلّ: بالنسبة للأطراف التي لديها عدد كبير من السُّفن التي ترفع أعلاماً أجنبية والتي تدخل موانئها المعينة؛ وللأطراف المتعاقدة أو الأعضاء في المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك التي لديها آلية إلكترونية كاملة لرصد المشتريات، لتجنب عبء الإبلاغ المزدوج.

وبالنسبة لحالات الأطراف التي تدخل موانئها المعينة أعدادٌ قليلةٌ من السُّفن الأجنبية، فإن إدخال البيانات يدوياً هو الخيار المجدي، إذ يمكن الاطّلاع على جميع استماراتها المقدمة في النظام في لمحة سريعة، بما في ذلك تلك التي تكون فيها هي المتلقّية، في مساحة مخصصة داخل النّظام العالَمي. بالنسبة للمنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك ذات المستويات المنخفضة من "رفض الترخيص لدخول الموانئ وتقرير التفتيش"، فإن الخيار الأفضل يمر من خلال "الوصول المتعدد الأعلام إلى النّظام العالَمي" مما يتيح الوصول إلى جميع الإخطارات الواردة فيما يتعلق بأنشطة الصيد المتّخَذة في مناطق الاتفاق والأنواع المشمولة بهذه الأنشطة.

وبالمثل، بالنسبة للمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك التي لديها مستويات منخفضة من تقارير تنفيذ البرامج وبيانات الأداء المطبقة، فإن الحل الأمثل هو منح وصول خاص "لدول متعدّدة الأعلام"، مما يسمح للمنظمات الإقليمية لمصايد الأسماك/المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك بعرض وتلقّي الإخطارات بشأن جميع التقارير المتعلقة بأنشطة الصيد و/أو فيما يتعلق بالأنواع التي تغطيها منطقة الاتفاقية الخاصة بها.

انخفضت الأموال الإجمالية المتاحة للنّظام العالمي بشكل كبير في عام 2024، مما يتطلب تقليص حجم فريق النّظام العالمي وإعادة هيكلته.

تاسعاً– دعم تنفيذ النّظام العالمي ومساعدة الدول النامية

في عام 2022، قدمت المفوّضية الأوروبية التمويل لدعم تنمية القدرات للنّظام من خلال مشروع GCP/INT/1042/EC لما يصل إلى 4 دول خلال عام 2023 وأوائل عام 2024. بالإضافة إلى ذلك، وافقت جمهورية كوريا على مساندة دعم مماثل لأوروغواي في إطار GCP/INT/350/ROK.

خلال عامي 2023 وكانون الثاني/يناير 2024، وباستخدام هذه الأموال، قامت منظمة الأغذية والزراعة بإرسال فريق مكوّن من خبير في مجال الرصد والمراقبة والإشراف، وخبير في تكنولوجيا المعلومات إلى خمسة بلدان مستفيدة، وهي:

- ✓ جمهورية إكوادور (8–12 أيار/مايو 2023)؛
- ✓ جمهورية بنما (2–9 تموز/يوليو 2023)؛
- ✓ جمهورية أوروغواي الشرقية (18–22 أيلول/سبتمبر 2023)؛
- ✓ جمهورية موزامبيق (8–12 كانون الثاني/يناير 2024)؛
- ✓ مملكة تايلند (22–26 وانون الثاني/يناير 2024).

ويتمثّل الهدف من كل مهمة في تقييم حالة جاهزية أنظمة المعلومات الوطنية للمساهمة في النّظام العالمي أو الاتصال به تلقائيًا. ويتمّ ذلك من خلال حلقة عَمَل أولية مشتركة بين الوكالات لرفع مستوى الوعي حول أهمية اتّفاق تدابير دولة الميناء ودور النّظام العالمي، لا سيما من خلال مشاركة العديد من الوكالات الوطنية. ويتبع حلقة العمل هذه عملٌ ثنائيٌ مع كل وكالة من الوكالات الوطنية ذات الصلة، لتقييم مدى توافق أنظمتها من حيث مجالات البيانات، والقوائم المرجعية (المعايير)، والأشكال، وآليات التبادل. وأخيرا، فإنّ الاجتماع الختامي مع السلطات يعطي نتيجة أولية لحالة استعداد البلاد للاتصال بالنّظام العالمي. تمّ إعداد تقرير لكل مهمة

يحدد الخطوات التالية اللازمة للتقدم نحو الاتصال التلقائي. ويمكن الاطلاع على النتائج الإجمالية في الجدول 2 من الوثيقة TWG-IE/4/2024/4 كما هو موضّح في القسم السابق.

وفي عام 2024، وبفضل المساهمة السخية التي قدمتها المفوضية الأوروبية، تخطط منظمة الأغذية والزراعة لإرسال سلسلة أخرى من هذه البعثات إلى البلدان المستفيدة الأخرى. ويجري العمل حاليًا لتقديم المساعدة الفنية إلى جمهورية فيجي ودولة بابوا غينيا الجديدة المستقلة اعتبارًا من شهر نيسان/أبريل 2024. ويجري العمل على تحديد الأولويات لتحديد البلدان المستفيدة الأخرى.

بالإضافة إلى المهامّ المذكورة أعلاه، منذ عام 2022، قدّم مكتب المساعدة المخصص للنّظام العالمي العديد من الدورات التدريبية والبرامج التعليمية والعروض التوضيحية للنّظام العالمي للأطراف والتي كان لها مساهمة إيجابية في نشاط النظام. وقد تمّ توضيح مبادرات دعم تنمية القدرات هذه في الجدول 7 أدناه:

الجدول 7: تدخلات دعم تنمية القدرات الافتراضية والتدريب والدعم التي يقدمها مكتب المساعدة التابع للنّظام العالمي

الأطراف في الاتفاق	اللغة	التاريخ	بيئة النظام العالمي	الحضور
ليبيا	إنكليزية	2022/08/15	تجريبي	جهات الاتصال الليبية وغيرها
بيرو، تشيلي، كوستاريكا، بنما، إكوادور، كولومبيا، إسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية	إسبانية	2023/2/8	لا ينطبق	شبكة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي–الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم
أوروغواي	إسبانية	2023/9/17	اختبار	دينارا (10 أشخاص)
كوستاريكا وكوبا وإكوادور وهندوراس والمكسيك وبنما وبيرو وأوروغواي	إسبانية/ إنكليزية	2023/9/28–27	اختبار	16 مفتشاً من دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
أنغولا	اختبار/تجريبي	2024/8/2	اختبار	جهات الاتصال الوطنية والمفتشون
كابو فيردي	اختبار/تجريبي	2023/1/3– 2024/2/8	اختبار/تجريبي	جهات الاتصال الوطنية والمفتشون
غامبيا		2023/8/17و16	اختبار	
غانا	إنكليزية	2023/11/6	اختبار	جهات الاتصال الوطنية والمفتشون
غينيا	فرنسية	2023/11/16	اختبار	جهات الاتصال الوطنية والمفتشون
كينيا	إنكليزية	2023/10/3	اختبار	جهات الاتصال الوطنية والمفتشون
موزامبيق	اختبار/تجريبي	2024/8/2	اختبار	جهات الاتصال الوطنية والمفتشون
بابوا غينيا الجديدة	إنكليزية	2024/02/21	اختبار	جهات الاتصال الوطنية والمفتشون
سان تومي وبرينسيبي	اختبار/تجريبي	2024/8/2	اختبار	جهات الاتصال الوطنية والمفتشون
جنوب أفريقيا	إنكليزية	2024/1/15– 2024/2/5	اختبار	32 جهة اتصال وطنية ومفتش